

المنافسة غير الرسمية في الجزائر و أثرها في تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة
- حالة القطاع المتزلي -

بنا شنهو فريدة

أستاذة محاضرة قسم ب

الجامعة الجليلي اليابس - سيدي بلعباس - الجزائر -

مخبر البحث: عضو في مخبر إدارة الابتكار و التسويق MIM

benachenhouf@gmail.Com

عطار عبد الحفيظ

أستاذ محاضر قسم أ

الجامعة جامعة الجليلي اليابس - سيدي بلعباس - الجزائر -

مخبر البحث: عضو في مخبر إدارة الابتكار و التسويق MIM

hafid.tlm@live.fr

ملخص

يحاول هذا البحث من جهة حصر مختلف المعوقات و العراقيل ذات البعد التنظيمي و البيئي التي تعطل إقلاع قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر. حيث يبرز نشاط المنافسة بأشكالها في وقتنا الحالي كنموذج استراتيجي يمكن هذه المؤسسات خاصة الصغيرة منها من الإسراع في وتيرة نموها و تحسين مردوديتها و إنتاجيتها و بالتالي إنشاء متزايد للقيمة المضافة، و مناصب الشغل و كل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي.

إلا أن الزيادة المضطربة لهذه المؤسسات و جنوح بعضها إلى الممارسة غير الرسمية في الجزائر افرض تعاملات و علاقات اقتصادية غير رسمية منسجمة مع الثقافات المحيطة بها، مبرزة بذلك عنصر المنافسة كأحد أهم المظاهر المميزة للقطاع غير الرسمي من خلال القطاع المتزلي و ذلك لأسباب عديدة تبرزها الصعوبات الإدارية، التسويقية و اللوجستية التي تعترض ممارسي القطاع غير الرسمي من خلال العمل المتزلي مثلا، والتي تسمح لهم بتسويق منتجاتهم أو تقديم خدماتهم حتى داخل إطار السوق الرسمي رغم النقص في العائد المترتب عن ذلك .

إن الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن بعض خبايا المنافسة غير الرسمية في الجزائر من خلال تحديد وتعريف أهم ممارسات المنافسة التي تخص الوحدات غير الرسمية في الجزائر داخل القطاع المتزلي عن طريق التعرف على العوامل و العناصر التي تعمل على توسيع ممارستها أو الحد منها من خلال ترسيخ مفهوم التكيف مع البيئة السائدة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة ، المنافسة ، الإقتصاد غير الرسمي ، القطاع المتزلي ، المنافسة غير الرسمية.

مقدمة

في ظل التحديات الكبيرة التي تفرضها التطورات الدولية، وانفجار ثورة المعلومات التكنولوجية الدولية، وتسابق بعض الشركات العابرة للحدود نحو الاندماج للهيمنة على الحركة الاقتصادية العالمية إنتاجا وتسويقا، أصبحت تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة.

أصبحت المناولة في وقتنا الحالي النموذج الاستراتيجي الذي يمكن المؤسسات من الإسراع في وتيرة نموها، وتحسين المردودية و الإنتاجية و بالتالي إنشاء متزايد للقيمة المضافة، و مناصب الشغل و كل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي يضم الاقتصاد الوطني الجزائري مجموعة من المؤسسات التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، أين تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة. وتلعب مثل هذه المؤسسات دورا هاما في تحقيق التنمية وخاصة تلك العاملة في مجال المناولة، لما تتمتع به من مزايا في مجالات عدة وأهمها المهارات والابتكارات والقدرة على المنافسة من جهة ومن جهة أخرى امتصاص القدر الكبير من اليد العاملة البطالة.

ورغم أن الجزائر من بين الدول التي انتهجت سياسة دعم الشباب من خلال مساعدتهم في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم إلا أن النسيج الاقتصادي الجزائري ابرز نظاما وعمليات اقتصادية تخص نشاطات غير رسمية منسجمة مع الثقافات المحيطة بها، مبرزة بذلك طريقة معينة استطاع فيها أصحابها تكييف ممارسات تجارية في سياقها الاجتماعي والثقافي.. الأمر يتعلق بظاهرة المناولة غير الرسمية التي أضحت احد أهم صور التشغيل غير الرسمي من خلال نشاطات القطاع المتزلي لاسباب عديدة منها تواجد الصعوبات الإدارية، التسويقية و اللوجستية التي تعترض ممارسي العمل المتزلي والتي تسمح لهم بتسويق منتجاتهم أو تقديم خدماتهم حتى داخل إطار السوق الرسمي رغم النقص في العائد المترتب عن ذلك .

إن أسباب توسع النشاطات غير الرسمية لا تنحصر فقط في الدوافع الثقافية و لا في التنظيم المتعلق بالتسجيل و تسيير المؤسسات بل كذلك في تأثير غياب النمو الاقتصادي أحيانا . لكن مفهوم التنمية يعد سببا غير كاف في بلد كالجزائر و يشوبه العديد من اللبس فهو لا يمس تلك النشاطات التي توجد علاقة مع القطاع الرسمي .. و عليه تبرز العديد من الأبعاد و تنوع المظاهر التي أفرزت هذا النمط غير الرسمي للتشغيل في الجزائر .

● من خلال هذا البحث المتواضع سنحاول إعطاء دراسة تحليلية تسمح لنا بالوصول إلى معرفة النقائص التي تعترض المؤسسات المصغرة و بروز المناولة خاصة في القطاع غير الرسمي المتزلي ، ومن ثم البحث في العوامل و العناصر التي تعمل على توسيع ممارستها أو الحد منها من خلال ترسيخ مفهوم التكيف مع البيئة السائدة .

- من خلال ما قدمناه نصل إلى اقتراح الإشكالية الآتية:

* ما هي طبيعة المناولة غير الرسمية في الجزائر (مناولة القطاع المتزلي) وأثرها في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة (TPE) ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فضلنا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور وهي:

I - عموميات حول المناولة

II - واقع المناولة في الجزائر

III - المناولة غير الرسمية القطاع المتزلي في الجزائر

I - عموميات حول المناولة

1- مفهوم المناولة

إن المناولة تعبر عن عقد باطني يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل" بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى "المتعاقد من الباطن"، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله¹. وللتبسيط يمكن القول أن المقاولة من الباطن هي أن يلجأ شخص معين "المقاول" (Entrepreneur) إلى شخص آخر "المقاول من الباطن" (Sous-traitant) قصد إنجاز مشروع أو جزء منه بنص عقد المقاولة الذي يمثل إما تعاون مباشر أو غير مباشر. يبرز العقد المتفق عليه والملزِم للطرفين جميع الالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (مكونات - منتجات - إكسسوارات - خدمات...) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر وذلك بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة. تتم المناولة عادة عندما لا تتوفر المنشآت الأمرة بالأعمال على البنى الأساسية أو التقنيات و التخصصات المطلوبة لصناعة منتج معين لمواجهة الطلب عليها في السوق، تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة (مناولة) تتوفر على التجهيزات و التكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتج المطلوب (مناولة الاختصاص).

2- أهمية إستراتيجية المناولة الصناعية في تنمية المؤسسات

وتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:²

- تقوم المنشآت الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما إذا تم إنتاجها في الشركات الكبيرة (الأم).
- يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق - كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقت المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة..

3- أسباب المناولة

إن الدوافع الأساسية للمناولة الصناعية تتمثل بشكل أساسي في الأسباب التنافسية المتعلقة بفعالية الأداء و سرعته والجودة و التكاليف مما يجعل ممارسة المناولة ليست حكرا على شركة معينة دون غيرها سواء كانت صغيرة أو كبيرة حيث تتمثل أهم أسباب المناولة في النقاط التالية

- زيادة المرونة في التموين
- تخفيض تكلفة الإنتاج و التسويق
- الحصول على مهارات متطورة

4- دوافع اتخاذ قرار المناولة

-دافع اقتصادي:

إن المؤسسة تتبنى إستراتيجية المناولة إذا كانت تلك الاستثمارات تمثل جزءا قليلا من المردودية مقارنة بأهميته، والتي تمكنها من زيادة إنتاجها و تفادي بعض التكاليف (كالنخزين..) و المخاطر المتعلقة بجودة منتجاتها . فالمؤسسة تملي بذلك شروطا في إطار عقد بينها وبين المؤسسة المقاولة دون زيادة تمس تكاليفها الثابتة (دفع مقابل المواد الأولية وخاصة أجور العمال في أوقات محددة). الأمر الذي يمكنها من تجاوز مشكلة عدم القدرة على تلبية مل طلب السوق.

¹ آيت زيان كمال، المناولة الصناعية كعامل إستراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006

² Christian Garalde la sous-traitance de marches de travaux et de services, Economique, Paris.

-دافع تكنولوجي:

وضعية ارتباط مع واقع المحيط المتجدد باستمرار فالمؤسسات الكبيرة تنقل مهاراتها (Savoir faire) إلى المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) هذه الأخيرة التي تستغل ذلك وهذا ما يساعد على تطوير كل النسيج الصناعي.

-دافع استراتيجي:

بتمثل القرار الاستراتيجي في مسائل كالنمو أو اختراق السوق أو التنويع في المنتج أو المردودية في رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تخصيص الموارد اللازمة التي تمكن من امتلاك فرص دائمة للاستثمار والتي لا يمكن أن تحققها لوحدها، فتغيرات السوق والتغيرات والتطورات التقنية وكذلك طرق التسيير تفتح أفقا وفرصا جديدة للاستثمار.

II - واقع المناولة في الجزائر

انطلقت التجربة الجزائرية في مجال المناولة الصناعية، مع مطلع التسعينيات بالتعاون مع منظمة اليونيدو باعتبارها الوكالة المنقذة لبرنامج الإنماء للأمم المتحدة الذي يتولى جانب التمويل. ليزداد الوعي فيما بعد بأهمية دور المناولة في تحقيق التنمية الصناعية في الجزائر . و يعتبر برنامج للاستثمارات العمومية الكبرى (قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001)³ فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني المناولة الذي كرس، من جهة، المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل في إطار تهمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ليتم من جهة أخرى إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة والذي من بين مهامه الأساسية تنسيق نشاطات البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة.⁴

● إلا أن اهتمام المتعاملين الجزائريين بقطاع المناولة بقي دائما يتميز بالضعف وذلك لأسباب عديدة منها:

- اتجاههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى بعيدة عن المناولة .

- تركز أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغليبتها (سنة 2010) في مجال الميكانيك والمعادن (67,66%) و قطاع الكيمياء والصيدلة (20,83%)، قطاع الحديد والتعدين (4,14%)، وكذلك تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش (4,17%)، والباقي (3,17%) في نشاطات مختلفة.⁵ لكن نوعية الإنتاج أو الخدمة السائدة هي خفيفة لا ترقى لمستوى المنافسة الحقيقية من جهة ومن جهة لا تستقطب الكم المناسب من اليد العاملة .

- ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها.

- عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار.

- إن تصنيف هذه المؤسسات (سنة 2011) حسب الحجم وبالتحديد على أساس عدد العمال يبرز أن أغليبتها مؤسسات مصغرة (Micro-entreprise) فتشكل حوالي 45,83% وتشغل ما بين 01 إلى 19 عامل، ونسبة 41,61% من المؤسسات

³ طاهر سليم , إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية المؤتمر العربي لأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006
⁴ البرنامج الجزائري لإنشاء بورصات المناولة والشراكة تم إنجازه بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعين هما

- مشروع PNUD-DP/ALG/01990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.
 - مشروع PNUD/ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب
- أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع PNUD/ALG/95/004.

- العايب عزيز (مدير شركة المناولة والشراكة بالوسط)، دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006، ص03
- ⁵ إحصائيات المنظمة العربية للصناعة والتعدين

المقاوله من الباطن تشغل ما بين 20 إلى 99 عامل و 12,50% من المؤسسات تشغل ما بين 100 إلى 499 عامل (مؤسسات متوسطة)⁶.

• وإذا ما قورن عدد المؤسسات العاملة في مجال المناولة في فرنسا و الجزائر مثلا فانه يمكن ملاحظة أكثر من 24000 مؤسسة في فرنسا تعمل في هذا المجال وبقدرة استيعاب تشغيل يفوق 7 مليون عامل إلا أن واقع الجزائر في هذا المجال ضعيف نتيجة لتوفره على 350 فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة (سنة 2006)⁷.

– المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر:

لقد برز دور هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات مع التوجه الجديد إلى اقتصاد السوق الذي تعزز بقانون 90-10 الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض و الذي يفتح المجال للقطاع الخاص حيث سجل هذا القطاع نسبة 46.5% في القيمة المضافة الوطنية سنة 1994 و أكثر من 50% في سنة 1998. حظي القطاع الخاص بنفس الاهتمام الكبير من قبل الحكومات المتعاقبة التي عملت على مواجهة الكثير من التحديات التنظيمية و القانونية ، و قد سمحت الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه بالسماح للقطاع الخاص أن يمر عدد المؤسسات من 156000 تقريبا سنة 1999 إلى 309500 مؤسسة أو أكثر بقليل سنة 2008، اما عن مساهمتها في خلق القيمة المضافة فقد قفزت النسبة من 61% في 1989 إلى 92% سنة 2009.

– إجراءات الدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

• لقد فوضت الاضطلاع بسياسات المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى مجموعة من الأجهزة الهيكلية الحكومية المناسبة لتطوير هذا القطاع.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشئت سنة 2001 و قد عوضت وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار APSI و كانت موجهة للمشاريع الاستثمارية الأكثر من 135000 دولار⁸

– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME : بميزانية قدرت 386 مليار دينار أوكلت إلى هذا الجهاز سنة 2010 إلى آفاق 2014 مهمة إعداد برنامج وطني لتأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة .

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت سنة 1997 و اضطلعت بمهمة دعم، خلق و تمويل المؤسسات المصغرة الموجهة إلى المقاولون الشباب في سن 19 إلى 40 سنة بمبلغ استثمار قد يصل 10 ملايين دينار⁹.

– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: أنشئ هذا الجهاز في الأساس في إطار التكفل بالأشخاص المسرحين من القطاع العمومي و في إطار مكافحة البطالة، الذي تحول سنة 2004 إلى جهاز دعم و خلق المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل بنكي. و قد خص هذا الجهاز شريحة البطالين من 35 إلى 50 سنة¹⁰.

• أما في ما يخص قطاع المؤسسات المصغرة¹¹ TPE : فحسب الديوان الوطني للإحصاء ONS: 83.2 % من المؤسسات التي توظف من 50 إلى 249 عامل استفادت من دعم هذه الإجراءات الأمر الذي أدى إلى بلوغ رقم 618515 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الجزائر سنة 2010 بزيادة 28000 وحدة مقارنة بسنة 2009 ، تشغل هذه المؤسسات 1.6 مليون عامل وتمثل نسبة 94% من مجمل المؤسسات الوطنية و تمثل نسبة 52% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص الوطني خارج

⁶المصدر السابق

⁷المصدر السابق

⁸ AKNINE ET PR. FERFERRA Yacine, une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises, Revue des Sciences Économiques et de Gestion N°14 (2014).

⁹ OCDE, Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, Évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe, DOI: [10.1787/9789264221864-fr](https://doi.org/10.1787/9789264221864-fr)

¹⁰ Idem.

¹¹ TPE : Toutes petites entreprises

الحقوقات و نسبة 35% من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني¹²، لكن رغم الاهتمام التي حظت به المؤسسات المتوسطة و الصغيرة فإن TPE

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تدارك مسئولو القطاع الأمر بوضع إستراتيجية لتطوير TPE من خلال إجراءات القروض المصغرة بداية 2003. يهدف هذا الجهاز إلى تمويل و خلق النشاطات المتزلية تشجيعا للصناعة الحرفية حيث مست هذه الإجراءات الشباب و النساء الماكثات في البيت على وجه الخصوص¹³.

العيوب و العراقيل:

رغم الجهود التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار الخاص في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، يبقى الإطار التنظيمي و المؤسساتي المتعلق بخلق و تشغيل المؤسسات الخاصة معقدا و لا يساعد كثيرا على إنشاء و تطوير هذه المؤسسات حيث تبقى اجراءات الانشاء معقدة، طويلة و مكلفة، فإلنشاء مؤسسة حسب دراسة قام بها البنك الدولي تحتاج إلى 14 إجراء و يشارك فيه الكثير من المتدخلين (المصالح الضريبية، الموثق، الضمان الاجتماعي، CNAC، المحكمة وغيرها و تحتاج 24 يوما و تكلف 13.2% من الدخل السنوي / ساكن، بالإضافة إلى أن الرأسمال الأدنى المطلوب لإنشاء مؤسسة يبقى مرتفعا حيث يمثل 45.2% من الدخل السنوي / ساكن ويمكن لنا في هذا الإطار ذكر:

– عدم استقرار مناخ الأعمال الذي عرقل الماؤالاتية حيث تم إحصاء في الفترة ما بين 2004 و 2009 : 0.4 مؤسسات لكل 1000 ساكن في سن العمل حيث تبقى هذه النسبة الأدنى في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط ووصل إلى 0.5 سنة 2012¹⁴.

– ارتفاع عدد الهيئات على المستوى المركزي التي تمارس في مجال سياسات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الأمر الذي أدى إلى صعوبة التنسيق لا بل حتى تداخل المهام و الصلاحيات في أحيان كثيرة مما أثر سلبا على تطوير هذه المؤسسات.

–المؤسسات (الصغيرة و المصغرة) و القطاع غير الرسمي:

إن هذه المعوقات جعلت من الجزائر 2014 من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة في العديد من المؤشرات: الرتبة 153 في أداء الأعمال، الرتبة 176 في التسجيل العقاري، الرتبة 174 في أداء الرسوم و الضرائب و الرتبة 164 في خلق المؤسسات. يعود هذا الترتيب إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة تنشط في القطاع غير الرسمي¹⁵ بعيدة عن عمليات الإحصاء و لا تخضع للإجراءات القانونية التنظيمية التي تنظم العلاقة بين المؤسسات و المصالح الضريبية و الهيئات الاجتماعية ذات الصلة، لذلك تصنف في القطاع المؤسساتي للنشاط المتزلي من منظور النظام المحاسبي الوطني للأهم المتحدة 1993.

III- المناولة غير الرسمية (informelle) في قطاع العمل المتزلي

وفقا لتقارير المؤتمر الدولي 15 لإحصائيي العمل (1993،BIT)، يتألف القطاع غير الرسمي من وحدات اقتصادية (غير زراعية) تشمل اشكالا غير متجانسة منها المؤسسات الفردية التي تنتمي للقطاع المتزلي، والتي لا تحوز على محاسبة كاملة و تختلط فيها الشخصية القانونية مع الشخصية العائلية. و بالتالي فإن هذا القطاع يشمل المؤسسات العائلية التي لا تستخدم أي أجور دائم و لكنها تستفيد من المساعدين العائليين أو المؤقتين (هذه المؤسسات المصغرة قد توظف من 5 إلى 10 عمال). تعتبر هذه المؤسسات تابعة للقطاع غير الرسمي كونها تحوي شروطا منها :

¹² Boughazi Smaïl, « Cap sur le développement de la micro-finance en Algérie », S.B Publié dans [La Tribune](#), le 18-04-2011.

¹³ Mounia Meslem, ministre de la Solidarité, de la famille et de la condition de la femme, ANGEM, 2015

¹⁴ OCDE, Politiques en faveur des PME Afrique du nord et Moyen-Orient 2014. Evaluation sur la base du small business, act pour l'Europe, UE, UTF, 2014.

¹⁵ ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand, 19-20 Mai 2005

- عدم إمساك محاسبة كاملة.
 - حجم الوحدة الاقتصادية لا يتعدى عتبة معينة محصورا (5 أو 10 عاملين)
 - عدم خضوعها للتسجيل (الإداري، الضريبي و الاجتماعي) وعدم التصريح بالعمال.
- تجدر الإشارة في هذا الخصوص أن أغلب النشاطات غير الرسمية تفضل عدم الخضوع للتسجيل المذكور لأنها لا تستطيع تحمل الأعباء و المصاريف التي تفرضها التشريعات لاسيما الضرائب و الضمان الاجتماعي بسبب ضعف المداخيل و عدم انتظامها و استقرارها وفي أحيان أخرى لسبب غياب المراقبة من قبل أجهزة الدولة المختصة.

1- ماهية العمل المنزلي

*معطيات عامة

يعتبر العمل المنزلي من أقدم النشاطات خاصة بالنسبة للمرأة التي تتميز نشاطاتها بخصائص ذات طبيعة أنثوية متعلقة بالاعتناء بالعائلة. زادت أهميته مع الوقت بداية من القرن 18 مع بروز النشاطات الصناعية¹⁶ ليصل إلى أوجه خلال القرن 19 (العصر الذهبي) أين أصبح العمل الصناعي للنساء في البيت واسع النطاق¹⁷. إن بروز الثورة الصناعية كان له الأثر الكبير في ذلك خاصة في مجال النسيج، حيث كانت العلاقة قائمة بين المصنع والعمل المنزلي سرعان ما تلاشت نوعا ما مع ظهور المكننة مما أنشأ تحولاً نحو المصانع¹⁸. لكن مجال هذه النشاطات توسع فيما بعد بسبب التطور التكنولوجي، مما دفع العديد من الدول (المتقدمة) إلى محاولة تحديد وتقييد هذا النوع من الأعمال الذي كان يتميز بغياب شبه كلي للتنظيم القانوني. إن هذا الانتشار سواء كان رسمياً أو بصورة غير رسمية أمر واقع لا نقاش فيه، إلا أن الاختلاف هو في كون أن الدول المتقدمة حاولت تأطير هذا النشاط بينما تبقى الدول النامية لا تعتمد العمل المنزلي كنشاط حقيقي فهو لا يظهر في حساباتها ولا في إحصاءاتها الوطنية¹⁹، بينما تقديرات المكتب الدولي للعمل²⁰ تقر بوجود أكثر من 100 مليون عامل منزلي في هذه الدول معظمهم نساء، مما استدعى إعادة الاهتمام بهذا النوع من النشاط من طرف الهيئات و المنظمات الدولية التي تعنى بالعمل و التشغيل قصد إدراجه في إطار مفهوم العمل المحترم. فقد شهد العمل المأجور ومعه العمل المنزلي تطورات مرتبطة بتحويلات نمط الإنتاج الرأسمالي ومن ذلك اللجوء إلى اليد العاملة النسائية إثر انتقال العديد من الصناعات نحو الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية و شمال إفريقيا، حيث شكل هدف أرباب العمل استقطاب النساء الشابات في الأسواق المحلية والتي يكون عملهن رخيص مما أضفى على عدة قطاعات كالنسيج و التلفيف و التصبير طابع نسوياً خالصاً. إلا أن ظروف النساء في هذه القطاعات تتميز بانعدام شروط السلامة مع أجور هزيلة وغياب شبه تام لأي حماية اجتماعية. ولقد أفضت اتفاقيات التبادل الحر في عدة مجالات إلى إغلاق المئات من المصانع و تسريح آلاف العمال مما أدى إلى استنزاف قوة عمل النساء في شكل مناولة تشغل نسبة هامة منها في البيوت و القطاع التقليدي.

إذا كانت النظريات الأولية حول سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية لم تضع هذه النشاطات إلا في إطار القطب المهمش من المجتمع، هدفها مواجهة الفقر و محاولة البقاء، فإنه تم الإجماع فيما بعد على احتوائها لخصائص و معايير اقراها تقرير كينيا و كل

¹⁶ MAHIOU Ahmed , MAHIOU Jean-Robert HENRY, OÙ va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société, 2001, p 390.

¹⁷ RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie, Confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11, L'Harmattan, Paris, été 1994 p 120.

¹⁸ BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 05.

¹⁹ BIT, L'heure de l'égalité au travail: rapport global en vertu du suivi de la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, Genève, 2003 p 197.

²⁰ BIT, Les règles du jeu une brève introduction aux normes internationales du travail, Edition révisée, OIT, Genève, 2009, p83.

الندوات الدولية للاحصائيين العمل²¹ و التي تخص سهولة ممارسة هذه الأعمال التي تتميز بسلم مقيد للعمليات و ملكية عائلية للمؤسسات، أين تعتبر اليد العاملة هي أهم عامل للإنتاج. ***العامل المنزلي (خصوصيات)**

حسب التعريفات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)²² و المكتب الدولي للعمل (B.I.T)²³ فإن العامل المنزلي (Travailleur à domicile) يعرف بأنه : " فرد سواء كان رجلا أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت بصفة شخصية و يستفيد من هذا النشاط بحيث أنه يسمح له بالحصول على عائد". و عليه، يتمثل العمل المنزلي في إنتاج السلع و أداء الخدمات في إطار عقد عرقي لا يخضع لأي رقابة مباشرة . يعتبر العامل المنزلي مستقلا إذا كان هو يقوم بتحديد السعر، بتسويق منتوجاته و باقتناء المواد الأولية اللازمة . و هو بمثابة موظف أو مناول إذا كان يتعامل مع مستخدم واحد فقط أما إذا تعدد مستخدموه فإنه يصبح مستقلا له حق اختيار الطلبات. و قد تبدو صعوبة التفريق بين (موظف) و (مستقل) في الجانب الميداني خاصة بصفة جليلة في حالة استخدام العمال المنزليين لعمال منزليين آخرين، وسطاء أو مساعدين عائليين حيث أنّ أفراد العائلة تساهم بصفة شخصية مباشرة أو غير مباشرة .

* **معطيات حول العمل المنزلي في الجزائر**²⁴.

إن تقدير حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر يتلخص في الإحصائيات والمعطيات التي تحتويها النتائج المحصل عليها خاصة من البحوث حول العائلات عن طريق الإحصاءات العامة للسكان والسكنى أو تلك التي تخص المؤسسات. نجد البحوث الميدانية (MOD)²⁵ التي استطاعت إعطاء تقييم أولي رسمي حول التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتحديد أهم الفئات التي تكونت و من بينهم العاملين المنزليين. فلقد ثبت وجود هذا القطاع لأول مرة في الجزائر سنة 1977 عن طريق الإحصاء العام للسكان و السكن (RGPH 1977) الذي أجري في تلك السنة . هذا الأخير سمح باكتشاف فئة سميت لأول مرة بـ "نساء مشتغلة نسبيا" (Femmes partiellement occupées).

فيما سمحت البحوث الميدانية (M.O.D) بإحصاء هذا النوع من العائلات (F.P.O) الذي كان في تزايد مستمر ، 66008 في سنة 1982 و 180000 في سنة 1985 و 145000 في سنة 1989، إلا أن البعض اعتبر هذه الأرقام بعيدة عن الواقع، الأمر الذي أدى إلى إدراج أسئلة و تقنيات جديدة سمحت بالكشف عن حجم هذه الفئة وكذلك مهدت أيضا للانتقال لما أصبح يسمى بـ "العمل المنزلي" (Travail à domicile) الذي أصبح يشمل حتى فئة الذكور ، ليستعمل هذا المصطلح في البحوث الميدانية (M.O.D) و الإحصائيات الرسمية ابتداء من جوان 1989. إن النمو الديمغرافي²⁶ الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال و في المقابل العدد المتزايد للفئة النشيطة (48,5% من السكان سنة 1996 لهم سن يزيد عن 16 سنة) و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية المشاهدة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لـ 1986 كلها عوامل ساهمت في نقص التشغيل، تسريح العمال، ارتفاع البطالة، و انخفاض القدرة الشرائية بشكل واضح لعدد هام من أفراد المجتمع . فخلال التسعينات شهد العمل النسوي المأجور في الخارج انخفاضا محسوسا وتحولا في القطاع الخاص قابله زيادة توسع نطاق العمل المنزلي²⁷ ليشمل هذا التوسع أعدادا أخرى تمارس نشاطات متنوعة قدر ب 829000 سنة 1994.²⁸ إن هذه النشاطات لم تعد تعبر كما في الماضي عن ظاهرة تقليدية بل أخذت أبعادا و امتدادات أخرى أبرزت أنواعا من النشاطات تكيف أصحابها مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي المحيط بهم..

²¹ Conférence internationale du travail (82^{ème} session)(1995) et 13^{ème} conférence internationale des statisticiens du travail (1993).

²² الديوان الوطني للإحصاء) معلومة إحصائية رقم 48 جوان 1989

²³ المكتب الدولي للعمل - 1995 (Conférence internationale du travail)

²⁴ Lakjaa. A, Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran, 1997p 30.

²⁵ Lakjaa. A, Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran, 1997p 30.

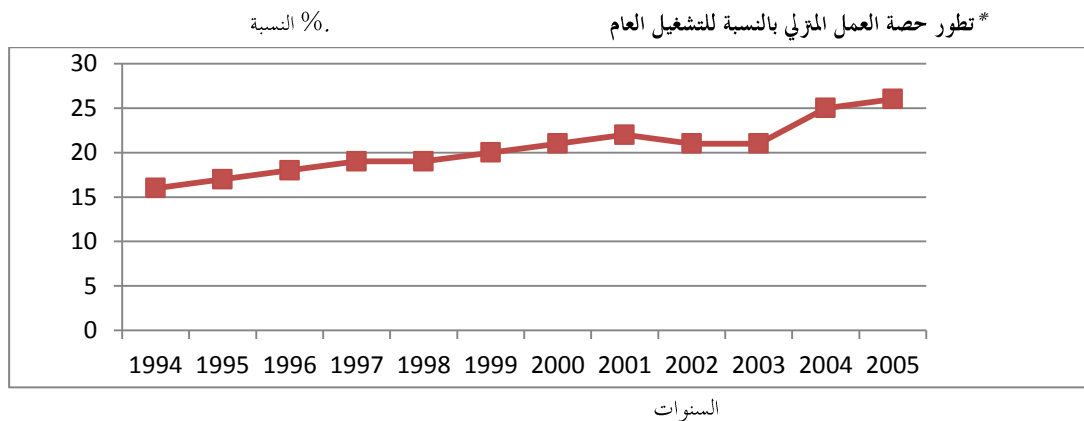
²⁶ نسبة النمو للسكان : 1977 - 1966 : 3,21 % 1987 - 1977 : 3,06 %

1998 - 1987 : 2,15 %

²⁷ RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie ,confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11, L'Harmattan, Paris, été 1994 p 121.

²⁸ CNP . (conseil naturel de la planification) au mois d'avril 1995.

إن النسب الحقيقية التي تقدر العمل المنزلي أكبر من ذلك²⁹، حيث نلاحظ الاختلافات في الأرقام والمعطيات³⁰ كون العمل المنزلي يشمل نشاطات غير متجانسة وبالتالي يصعب حصرها، فهناك تشتت كبير وعزلة لبعض الممارسين في إطار هامشي وغير مستقر. هذا دون نسيان ترايد فئة المساعدين العائليين الذين يقدمون خدمات هامة للعاملين المنزليين بدون مقابل³¹، حيث وصل عددهم إلى 582000 سنة 2005 (ONS)³². الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على مفاهيم تمس مستويات البطالة وإنتاجية العمل لدى فئة النساء خاصة إذ أنها تمثل غالبية النشاطات المنزلية³³. وعلى العموم فإن العمل المنزلي عرف انتشارا واسع النطاق خلال مرحلة التسعينات (فترة الإصلاحات الهيكلية) و بداية الألفية الجديدة (مرحلة الانتعاش الاقتصادي) حتى ولو كان هذا الارتفاع يتفاوت من سنة لأخرى كما يبينه التمثيل التالي. إن هذا التوسع يبرز مرونة هذا النمط من التشغيل و مدى اندماجه مع النسيج الاقتصادي و الاجتماعي في فترات الأزمات وحتى في مراحل النمو .



– FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007, p21.

و يبقى عدم وجود بحوث ميدانية شاملة حديثة تخص هذه الفئة حاجزا أمام معرفة تطور حجم هذه الفئة حاليا رغم أن عددا من الإحصائيات التي تمس ظواهر التشغيل الناقص (436000 امرأة في 2010)³⁴ أو المساعدين العائليين (56000 امرأة في 2013 - 44000 امرأة في 2012 - 34000 امرأة في 2011)³⁵ و التشغيل غير الرسمي (586000 امرأة في 2010)³⁶ تبين ازدياد حجم النساء في ممارسة النشاطات غير الرسمية و أهمها العمل المنزلي .

²⁹ MAHIOU Ahmed , MAHIOU Jean-Robert HENRY, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société, 2001, p 154.

³⁰ CAHIERS DE PRELUDES N° 9, Education, Formation, Et Marche Du Travail, BETA-Nancy, Université de Nancy 2, PRELUDES, Nancy, 2007 p 52.

³¹ TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 28.

³² CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 p 62.

³³ RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie, confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11, L'Harmattan, Paris, été 1994 p 79.

³⁴ ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010, collections stat .N°170/2012.

³⁵ ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013, 2012, 2011, N°653-651-592.

³⁶ ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010, collections stat .N°170/2012.

وتبقى تعددية النشاط والتي تتمثل في كون وجود النساء لا يقمن بنشاط داخل القطاع الرسمي فقط بل في نفس الوقت و بشكل مماثل بعمل داخل القطاع غير الرسمي تميز سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية. أين نجد أفرادا تشغل مناصب إدارية هامة و في نفس الوقت لها نشاطات أخرى في القطاع الموازي (غير الرسمي) .

ولكن إذا كانت الزوجات أو الأمهات هن اللاتي يمارسن العمل المنزلي (منهن من يفضلن ترك المكاتب و المصانع لتلبية دورهن الاجتماعي)³⁷ فإن أفراد الأسرة غالبا ما يشاركون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كمساعدين عائليين .

2- طبيعة المناولة في النشاطات المنزلية

تتمثل المناولة في إطار العمل المنزلي في إنتاج السلع و أداء الخدمات لصالح مستخدم في غالب الأحيان ما يكون له نفس النشاط داخل القطاع الاقتصادي الرسمي ، و يكون ذلك في إطار عقد عرفي ينظم العلاقة ويصون المصالح المشتركة ، لا يخضع لأي رقابة مباشرة . إن العامل المنزلي يقوم بنشاطه داخل المنزل بصفة شخصية، و يتحصل على المواد الأولية و الأدوات اللازمة للعمل إما عن طريق المستخدم أو يقوم هو بشرائها و إدماج ذلك في التكاليف. أين يقدم المستخدم مواصفات وميزات السلعة المراد إنتاجها، الأمر الذي قد يجعل منه مموتا له بالمادة الأولية، الأدوات واللوازم. كما نجد أحيانا حالات وساطة بين العامل المنزلي والمستخدم مما يخلق صعوبات معينة³⁸.

يعتبر العامل المنزلي مستقلا إذا كان هو يقوم بتحديد السعر، بتسويق منتجاته و باقتناء المواد الأولية اللازمة . و هو بمثابة مناول إذا كان يتعامل مع مستخدم واحد فقط أما إذا تعدد مستخدموه فإنه يصبح مستقلا له حق اختيار الطلبات. و قد تبدو صعوبة التفريق بين (مناول) و (مستقل) في الجانب الميداني خاصة بصفة جليلة في حالة استخدام العمال المنزليين لعمال منزليين آخرين، وسطاء أو مساعدين عائليين حيث أن أفراد العائلة تساهم بصفة شخصية مباشرة أو غير مباشرة .

و من جهة أخرى فإن هذا النشاط يتميز بغياب كل حماية اجتماعية و كل ضمان يخص العائد (التسريح أو التوقف)، تعويض البطالة و التأمينات الخاصة بالحالة الاجتماعية. إلا أن العامل المنزلي يبدو حرا في تنظيم وقت عمله (ما لم يخالف شروط العقد المعنوي-يأخذ بعين الاعتبار أجل الطلبات) و هو بالتالي له حرية اختيار أيام الراحة و العطل لكنه قد يكون مجبرا على التوقف عن العمل في حالة عدم وجود الطلبات .

طبيعة النشاطات

تتركز نشاطات المناولة والتي تنقص العمل المنزلي غالبا في أعمال حرفية³⁹ وذات طابع تقليدي كالخياكة، الخياطة، الطرز... الطبخ، غسيل الملابس...و التي تعتبر امتدادا لعمل البيت عند فئة النساء وعائلاهم حتى ولو كان ذلك يتم بصفة تجارية⁴⁰. هذا الامتداد يمكن تصوره حتى في عملية التوريث حيث نجد البنات يمارسن نفس الأعمال التي تقوم بها أمهاتهن⁴¹. كما نجد ها أيضا في مجالات أخرى يصعب حصرها كعمليات التصليح المختلفة ، صناعة، محاسبة، إعلام آلي، صحة..، ساهم في ذلك التطور التكنولوجي من جهة واندماج القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي إما بالتعامل المباشر أو عن طريق علاقات إنتاج مميزة. فالمؤسسة الخاصة تتبنى إستراتيجية المناولة التي تمكنها من زيادة و تنوع إنتاجها و تفادي بعض التكاليف (كالتخزين...).. الأمر الذي يمكنها من تجاوز مشكلة عدم القدرة على تلبية طلب السوق المتعدد و المتجدد، في ظل وجود منافسة داخل القطاع الرسمي تعمل على تخفيض التكاليف داخل نشاط المناولة المنزلي.

³⁷ SCHWEITZER Sylvie, Les femmes ont toujours travaillé : une histoire de leurs métiers ,Editions EDILE JACOB, Paris, février, 2002, p145.

³⁸ BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 36.

³⁹ DUSSUET Annie, Travail domestique et genre, Université de Nantes, GTM/CNRS - France, 2002 p447.

⁴⁰ CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 septembre 2002 p 08.

⁴¹ TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 285.

3- دوافع وإستراتيجية المناولة غير الرسمية

- مرونة العمل المتري

إنَّ العمل المتري حتَّى وإن نسب كغيره من النشاطات غير الرسمية للأزمة الاقتصادية و المالية (1985-1986) فإنَّه أنتج أهمية إستراتيجية تمثلت في المؤسسات المصغرة ، التشغيل و إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة. فالمرونة التي يتميز بها هذا النوع من النشاط سمحت بانتشاره بشكل واسع النطاق، مسّ فئة النساء خاصة لعدّة اعتبارات ثقافية ، اجتماعية و اقتصادية. فقد تكون هذه الفئة مجبرة على العمل في هذا الإطار لتكميل العائد العائلي في حالة الأزمات التي تمسّ العائلة . و أيضا نظرا لطبيعة النشاطات الغالبة التي تختص بطابع الجنس الأنثوي مثل : الخياطة ، الحيك ، الطرز، النجادة، الأعمال الحرفية بحيث أننا نجد بعض الرجال يلعبون دور المستخدم أو الوسيط مهمته القيام بالأعمال الثانوية من جمع و توزيع المواد الأولية و السلع المصنعة ، حتَّى وإن كان وجودهم لا ينكر فيما يخص الأعمال الحرفية التي تتطلب بعضها قوّة عضلية. و يتميز نشاط المؤسسات المناولة بعدم الثبات في الطلب عليها لأن العلاقات ليست دائمة في معظمها مع المؤسسات التي تعطي الأوامر.

هذه المرونة تتمثل أيضا في عدم الخضوع للصعوبات القانونية و الإدارية و الاجتماعية و الثقافية (النساء) و هي تخصّ جانب العوائد سواء بالنقص أو الزيادة . كما أنّها تعبر من جهة ثانية على الشطارة و جودة التصرف⁴²، التضامن ، الاستقلالية و التعايش ، الأمر الذي ابرز الاهتمام بالجانب الاجتماعي الذي يميزه عند نهاية الثمانينات.

- منطق العائد و محاولة تراكمه

ليس بالضرورة أن يكون الحصول على عائد يعبر عن التراكم إذ تعبر عن العلاقات العائلية ، العرفية و الدينية و حتَّى السياسية التي تجعل من عملية الحصول على العائد فقط كعامل من عوامل إستراتيجية البقاء . كما أنّ وجود تراكم في ظل أيّ تغيير تقني هو نادر الوجود و هذا راجع لطبيعة النشاطات و صعوبة اللجوء للقروض البنكية . إذ يبقى الادخار و التضامن الوسيلة الوحيدة في ظل غياب الضمانات، لكنّها تتطلب قواعد تتمثل في الثقة و المحبة رغم بعض الاستثناءات⁴³، هذا بالإضافة إلى وجود منافسة القطاع الرسمي التي تؤدّي إلى تخفيض التكاليف داخل النشاط المتري الذي يكون باديا للعيان في حالة أيّ تراكم أو تقدّم تقني.

- مفهوم التعايش و الاستقلالية

إن محاولة التهرب من العمل المأجور (الرسمي) و محاولة اكتساب الخبرات خارج الإطار و الطابع الرسمي الذي يمارس ضغطا على العامل الذي قد يقابل ذلك بتصرفات سلبية اتجاه المستخدم⁴⁴ سواء كانت الدّولة أو القطاع الخاص. الشيء الذي يعمل على التراجع من المؤسسات الكبرى (الباردة) كالدولة، النقابات و الأحزاب نحو المؤسسات الاجتماعية الصغيرة (الدافئة) مثل العائلة ، الأقارب و الحي..... . و تبقى الاستقلالية هي سبيل الإبداع، الخلق و الطموح من جهة و من ناحية أخرى فهي تتأرجح من قيمة الاستعمال و قيمة التبادل بين الإنتاج الذاتي و السوق . إنّ توسيع مجال هذا النشاط على مستوى أعم يسمح بنشأة مفهوم " التعايش " الذي يعبر عن اندماج اجتماعي (بأخذ عدّة أشكال) يكون ذلك على حسب مقر الأفراد و حسب حجم التجمعات ، أين نجد التعاون و تبادل المساعدة⁴⁵ و إعادة التوزيع على مستوى التجمع على المستوى المحلي ، و حتّى التضامن بين التجمعات

⁴² Article 15 de la const. Zaïroise : « Débrouillez-vous vous êtes chez vous » (Incapacité d'offrir des emplois)

B. Lautier, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994, p 20-38

⁴³ (Des fois , on prête qu'aux riches ou surtout au moins pauvres)

B. Lautier , L'économie informelle dans le tiers monde , la découverte, 1994, p 61.

⁴⁴ L'autonomie: « principe du savoir faire de l'homo- habilis » . P. ADAIR, (l'économie informelle , Edit Anthropos , 1985, p 118-119

⁴⁵ « Réciprocité du don- contre don - L'entraide » P. ADAIR, l'économie informelle, Edit Anthropos, 1985, p 122

نفسها. هذا التعايش لا يوجد بصفة متطابقة في كل مكان فلا يمكن لأحد العيش بمعزل عن الآخرين ، لكن كل له طريقة في تنظيم حياته⁴⁶ حيث تكمن المناولة في البحث الدائم عن أكبر تقارب اجتماعي (العمارة - الحي - المدينة...) دون أن ننسى بعض الحالات الخاصة⁴⁷.

4- أسباب اختيار المناولة في العمل المنزلي

- الدوافع

أ- خفض التكاليف : يسمح العمل المنزلي بالتقليل من عدد هام التكاليف تمس ما يلي : اليد العاملة⁴⁸، الكراء، الكهرباء، التدفئة، التأمين، الأكل... التكاليف الاجتماعية والضريبية، النقل، وجبات العائلة، الاعتناء بالأطفال...

ب- العناية بالعائلة والقيام بأعمال البيت : بالإضافة إلى العائد الذي يأتي من العمل المنزلي، فإن هذا الأخير يمكن المرأة من القيام بأعمال البيت اليومية (مسح، غسيل، طبخ...) ويسمح لها بالاعتناء بأطفالها وأفراد أسرتها عامة، إذن فهي توفّق في القيام بعدة أدوار متزامنة.

ج- الدخل يعتبر من أهم العوامل التي تدفع المرأة لممارسة العمل المنزلي وذلك أمام التحديات التي تتعرض لها الأسرة في فترات الأزمات، إثر التسريح أو الطرد من العمل الرسمي، موت الزوج أو الطلاق، حيث يشكل هذا الدخل ركيزة أساسية بالنسبة للعائلة. كما تمارس نشاطات العمل المنزلي كأعمال ثانوية تمكن العائلة من مضاعفة عائدها أو زيارته قصد تلبية حاجيات الأسرة المتزايدة في ظل تدني القدرة الشرائية التي يعرفها المجتمع الجزائري. ومن منظور آخر فإن الحصول على الدخل يسمح للمرأة بالمشاركة في أخذ القرار داخل العائلة وفرض آرائها التي طالما ظلت دون أهميته في فترات اللاعمل.

د- الإطار الخفي (غير الرسمي) يسمح المجال الخفي لهذه النشاطات بتجاوز إجراءات وأعباء سوق التشغيل، تخفيف تكاليف اليد العاملة، التهرب من الضرائب والتكاليف الاجتماعية بالإضافة إلى الضغوط الإدارية والنقابية، مما ينمي الجانب الربحي. مما يجعل العامل أو النشاط في حد ذاته في مأمن من المزايدات، أين يسمح ذلك بالمنافسة والبقاء في السوق بعيدا عن أعين الرقابة.

هـ- الاندماج في سوق العمل يسمح العمل المنزلي بالاندماج في سوق العمل لفئة النساء لما تكون العادات والتقاليد الثقافية تمنع عمل المرأة في الخارج. إذ أن ذلك يطرح مشاكل من حيث إعادة النظر في عدد من الأمور التي تعودت عليها العائلة منذ سنتين كقضية توزيع الأدوار والمهام⁴⁹ (كان عمل المرأة في الخارج استثنائي يرافقه صمت واستياء)⁵⁰، في حين يمثل العمل داخل المنزل امتدادا للأعمال الخاصة بالبيت⁵¹ تمارسه الأمهات الزوجات والبنات، حتى وإن كان توزيع وتسويق السلع مهمة يقوم بها الرجال أحيانا.

ح- الرغبة يعبر العمل المنزلي أحيانا عن رغبة واختيار طوعي⁵² ناتج عن تفكير مسبق توصل فيه صاحبه إلى القرار بعد الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات التي ينتجها هذا العمل، وقد تكون هذه الرغبة متزايدة في حالة تشجيع أفراد الأسرة وتأسيسهم لها.

- المعوقات

أ- انخفاض الإنتاجية : بسبب محاولة التوفيق بين العمل المنزلي والاعتناء بأفراد الأسرة تفقد المرأة تركيزها (عند الاعتناء بالأطفال، طهي الأكل...) وبالتالي تقل إنتاجيتها، مما يؤثر سلبا على المردود وبالتالي على الدخل العائد من هذا النشاط.

⁴⁶ "vivre ensemble mais vivre autrement" .. B. Lautier, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994, pp 59-60

⁴⁷ K.Marx (Dans les eaux glacées du calcul égoïste), P.ADAIR, l'économie informelle, Edit Anthropos, 1985, p 124

⁴⁸ TRIKI Souâd, HAYEF Imane, ZIRARI Michèle, HORCHAN Malika, Le Travail des Maghrébines: l'autre enjeu; situation économique et sociale, Collectif 95 Maghreb- Egalité, GTZ, 2006 p 27.

⁴⁹ DAHBIA Abrous, L'honneur et le travail des femmes en Algérie, l'Harmattan, Paris, 1989 p 44.

⁵⁰ Idem p 48.

⁵¹ CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 septembre 2002 p 08.

⁵² BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 150.

ب- الحماية الاجتماعية : (à) إن حجم العمل إذا زاد عن حدّه قد يؤثر بصورة سلبية على صحة ونوعية الحياة اليومية، الأمر الذي يحتاج إلى وقاية، رعاية وعلاج إذا تطلب ذلك. لكن في ظل غياب كلي لأنواع الحماية الاجتماعية يبقى الأمر يشكل عائقا كبيرا أمام هذه الفئة التي لا تتحصل على تعويضات تّمسّ مجالات الصحة الأمومة أو التقاعد.

ج- العزلة الاجتماعية : إن العاملين المتزليين ليس هم نفس الحظوظ في إقامة علاقات اجتماعية خارج المجال الأسري (كما هو الحال في القطاع الرسمي (أو خارج المنزل)). حيث يجد العامل المتزلي نفسه وحيدا في ممارسة نشاطه، عامّة في مسكنه، بعيدا عن الجو الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسات في الخارج، أو الذي تشهده الشوارع والأحياء أثناء التنقل للعمل.

د- الدخل : بغض النظر عن ضعف العائد الذي يأتي من العمل المتزلي (أقل من المستوى الرسمي) فإن نمط تحديد الأجر هو غير شفاف، أضف إلى ذلك الفوارق التي تميّزه عن باقي الأجراء سواء في القطاع الخاص أو العام من حيث ثباته وظرفيته وشروط استلامه.

هـ- ظرفية النشاط : حيث يكون العامل المتزلي في بدايته مجبرا على قبول العروض المقدمة، وقد يتخلى حتى على أيام الراحة المخصصة والعطل لتلبية هذه الطلبات، وإلا لن يتلقى عروضاً أخرى مستقبلاً.⁵³

و- دمج الفضاء المهني والعائلي : من بين الصعوبات الأساسية التي يواجهها العامل المتزلي منذ بداية مزاولته نشاطه هو تحديد فضائه المهني زمنيا ومكانيا. فإذا كان المنزل وحجم العائلة يسمحان، يمكن للعامل المتزلي توفير مكان أو حيّز خاص يضع فيه كل العتاد والأدوات والمواد اللازمة لممارسة عمله،⁵⁴ (Michel Lallement) لاحظ أن المرأة ليس لها مكان خاص فهي تعمل في غرفة الطعام (Salle à manger) مخوفة بالأطفال والعتاد، عكس الرجل الذي له مكان شاغر محدد. ويبقى إذن المشكل معقدا في حالة استعمال مشترك لمكان العمل، كالمطبخ، الحجرة المشتركة، غرفة الطعام... الخ، حيث ينقل العتاد ولوازم العمل عدد من المرات في اليوم للسماح باستعمال المكان لفائدة العائلة وبالتالي تغيير حيّز العمل حسب تحركات أفراد العائلة (وقت الأكل، وجود الأطفال، حضور الضيوف...). إن كل هذا يسلط الضوء على الخصائص التي تميّز العمل المتزلي من كونه يمثل غلبة النساء على هذا النوع من النشاط والتي تشارك في الحياة العائلية تزامنا مع ممارسة نشاطها، الأمر الذي يضيف جانب النقص والهامشية حول هذه النشاطات التي تزاو لها يد عاملة ثانوية (Monique Haicault)⁵⁵.

ي- المستوى العلمي : إذا كان ارتفاع المستوى العلمي هو أحد الدوافع التي تحفّز فئة من النساء للعمل في نشاطات منزلية فإنّه في نفس الوقت يمثل استخفافا بالقدرات العلمية التي اكتسبتها هذه الفئة كونها تعمل في نشاطات تقل عن مستوى إمكانيتهن العملية أو أحيانا لا تمت بصلة لنوع التعليم الذي بحوزتهن. إن العمل المتزلي يجعل من هذه الفئة تتراجع عن أهداف قد سطرها وهي تكريس القدرات العلمية في ميدان الشغل لتتقنع في ممارسة نشاطات تتوارثها عن الأمهات والأجداد.

خاتمة

حتى ولو كانت سياسة الدولة الجزائرية تصب في جعل المؤسسات الصغيرة عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال وضع وسائل و أجهزة هامة جدا لتنمية المؤسسات المصغرة (TPE) التي تساهم في خلق الثروة و توفير مناصب الشغل. فإن الجهود يجب أن توجه نحو تنظيم النشاط غير الرسمي من خلال مراجعة الإطار التنظيمي لخلق و إنشاء المؤسسات الصغيرة و تخفيف إجراءات الإنشاء و التنسيق بين الهيئات المشرفة مع ضرورة متابعة أصحاب المشاريع ابتداء من دراسة الجدوى للمشروع و حتى أثناء مزاولتهم النشاط و إيجاد آليات جديدة مبسطة للتسجيل الإداري، الإفصاح الضريبي و التصريح لدى الضمان الاجتماعي مع ضرورة تخفيف الأعباء لهذه الجهات التي تفرق أصحاب هذه المشاريع، كما أن موضوع التمويل و ضرورة إيجاد صيغة ملائمة لهذا القطاع يجب أن يحض بكثير من الاهتمام سواء من حيث الشروط وإجراءات القرض أو من حيث

⁵³ BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 p 153.

⁵⁴ Idem , p 163.

⁵⁵ Idem p 163.

المدة التي تسغرقها دراسة الملفات و الموافقة على منح القرض. ويتوفر هذه الشروط سينسحب النشاط غير الرسمي تدريجيا وتلقائيا و يفتح المجال للإبداع و الابتكار باعتباره أحد أهم عوامل الرفاهية والاستمرارية للمؤسسات في ظل محيط اقتصادي يعد بالمنافسة الشديدة. و بدون توفير هذا المناخ فسيفيقى نشاط المؤسسات المناولة في الجزائر يتميز بعدم الثبات في الطلب عليها لأن العلاقات ليست دائمة في معظمها مع المؤسسات التي تعطي الأوامر. لقد اظهر العمل المتري بفضل المناولة التي أنشئها إستراتيجية تمثلت في التشغيل و إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلي الحاجات الأساسية دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة. كما ابرز من جهة أخرى عامل هام و هو عدم الخضوع للصعوبات القانونية و الإدارية... كونه يمثل نوعا من المعارضة و الاحتجاج أمام تخاذل الدولة في أداء مهامها داخل سوق العمل (نقص التشغيل وانتشار البطالة الشيء الذي أدى إلى خلق و زيادة الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين فئات المجتمع) الأمر الذي قد يجعل من العلاقات الاجتماعية من أهم ميزاته أين نجد منطق الإنتاج العائلي يطغى على منطق نمو المؤسسة الفردية مما يؤكد أن العمل المتري يمتاز بمرونة استقطاب فئات متنوعة من المجتمع و إدماجهم في سوق العمل خاصة فئة النساء منهم. الأمر الذي جعله يعرف ارتفاعا في التأهيل العلمي و الفني لممارسيه خاصة عند الفئات الصغرى و يميزه كعامل هام في خلق التوازن و امتصاص الفائض في سوق العمل. إلا أنه من أهم النقاط السلبية التي تعترض المؤسسات غير الرسمية المناولة هي محدودية اليد العاملة ونشاطها لأن مهارتها تتعلق بتكوينها. هذا الأخير يستدعي تكاليف مرتفعة للتكوين والتدريب الميداني وهو امر قد يغيب في مجال التشغيل غير الرسمي. الأمر الذي يؤدي بنا إلى تحديد مجالات هذا النشاط من حيث أنه يتموقع بين الرمزي من جهة و الاقتصادي من ناحية أخرى .

إن محاولة تأطير هذه النشاطات و تشجيعها خاصة تلك التي تحترم نظام التشغيل و الإنتاج، من خلال الأخذ بكل مقوماتها الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية من شأنه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و مواجهة حدة الفقر و الآفات الاجتماعية. إن العمل على وضع قوانين و إجراءات أكثر عقلانية تتماشى و التنظيم الاجتماعي و تطبيقها بصفة عادلة، عملية و فعالة، من شأنه إضفاء الطابع الرسمي مما يساعد هذا النوع من المناولة على البروز بصفة قانونية تضمن حرية حقوق العامل من جهة و تسمح للدولة بتحصيل الضرائب المفقودة وبالتالي تشجيع المؤسسات المناولة على الرفع من نوعية إنتاجها كما وكيفا و بالتالي ترسيم التعاون بين مؤسسات القطاع العائلي المناولة و مؤسسات القطاع الرسمي وتطوير العلاقة بينهما إلى شكل من أشكال الشراكة.

المراجع

- بالعربية

- آيت زيان كمال، المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 2006
- طاهر سليم، إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006
- العايب عزيز (مدير شركة المناولة و الشراكة بالوسط)، دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، 15/12 سبتمبر 2006، ص03
- إحصائيات المنظمة العربية للصناعة و التعدين
- الديوان الوطني للإحصاء) معلومة إحصائية رقم 48 جوان 1989
- المكتب الدولي للعمل - 1995 (Conférence internationale du travail)

- بالفرنسية

- ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005
- ADAIR. P.,(l'économie informelle , Edit Anthropos ,1985,p 118-119.
- AKNINE ET PR. FERFERRA Yacine ,une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises, Revue des Sciences Économiques et de Gestion N°14 (2014).
- B. Lautier, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994,p 20-38.
- BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 .
- BUREAU DU CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL, Rapport sur « Le travail à domicile », Bruxelles, mai 1998 .
- BIT, L'heure de l'égalité au travail: rapport global en vertu du suivi de la déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail, Genève, 2003.
- BIT, Les règles du jeu une brève introduction aux normes internationales du travail, Edition révisée, OIT, Genève ,2009 .
- Boughazi Smail, « Cap sur le développement de la micro-finance en Algérie » ,[S](#)
[B](#)Publié dans [La Tribune](#), le 18 –04 – 2011.
- CHARMES Jacques, MUSETTE Saib, Cas des femmes et des diplômés de l'enseignement supérieur 2007, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse ,20-21 septembre 2002 .
- Conférence internationale du travail (82^{ème} session)(1995) et 13^{ème} conférence internationale des statisticiens du travail (1993).
- CNP . (conseil naturel de la planification) au mois d'avril 1995.
- CNES, Rapport National sur le développement humain :Algérie 2006, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement ,Algérie, 2007 .
- Christian Garalde la sous-traitance de marches de travaux et de services, Economique, Paris.
- DAOUD Zakya, Féminisme et politique au Maghreb: 1930-1992, Maisonneuve et Larose, Paris 1993.
- DUSSUET Annie, Travail domestique et genre, Université de Nantes, GTM/CNRS - France ,2002 .
- FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI No. 07/61, Washington, D.C, Février 2007 .
- Lakjaa. A, Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile), Insanyat, n°1, Oran,1997.
- Laurent Bazin EDITION KHARTALA, Travail et politique , **Revue** politique africaine n°133 -2014
- MAHIOU Ahmed , MAHIOU Jean-Robert HENRY, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM, Hommes et société,2001.
- Molka Ernez Mrabet ,Innovation dans la sous-traitance du textile-habillement en Tunisie
- , L'harmattan 2014.

- OCDE, Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, Évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe, DOI: [10.1787/9789264221864-fr](https://doi.org/10.1787/9789264221864-fr).
- OCDE, Politiques en faveur des PME Afrique du nord et Moyen-Orient 2014. Évaluation sur la base du small business ,act pour l'Europe, UE, UTF, 2014..
- OCDE ,Inégalités hommes-femmes Il est temps d'agir: Il est temps d'agir, Edition OCDE, 2012.
- ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010, collections stat .N°170/2012.
- ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013, 2012, 2011, N°653-651-592.
- ONS, Enquête Emploi auprès des ménages 2010, collections stat .N°170/2012.
- RAVENEL Bernard, Comprendre l'Algérie, Confluences méditerranée, revue trimestrielle n 11, L'Harmattan, Paris, été 1994.
- Sonny Perseil, Yvon Pesqueux ,L'organisation de la transgression: Formaliser l'informel ?